الأنباء
الاثنين 13 فبراير 2012

الخنفور يطالب الحكومة بالإعلان عن دفعات توظيف جديدة لإنهاء مشكلة البطالة

سعد الخنفور

طالب النائب سعد الخنفور الحكومة بالعمل سريعا على حل مشكلة القبول والتسجيل في ديوان الخدمة المدنية والقضاء على القوانين الموجودة التي تعوق فئة كبيرة من المواطنين الذين لا يملكون شهادات عليا من التوظيف حالهم حال باقي المواطنين، واصفا تلك القوانين بأنها مجحفة وخاطئة لا ترمي الى انهاء مأساة الطوابير التي تقف على قائمة الانتظار للتوظيف.

وقال الخنفور ان الشروط الموضوعة تعسيرية وتعسفية لفئة كبيرة من المواطنين، وديوان الخدمة سجل حتى الآن ما يقارب 21 الف مواطن ينتظرون ادوارهم في الحصول على وظائف ليكملوا بها مسيرتهم وحياتهم حالهم حال كل مواطن وتطبيقا لمواد الدستور التي كفلت لكل مواطن الحق في توفير وظيفة مناسبة له.

وطالب الخنفور الدولة بأن تضع في برنامجها المقبل الذي ستقدمه لمجلس الامة في بداية دور الانعقاد الجديد ميزانية مشتركة من جميع الوزارات وان يكون هناك ترتيب مع ديوان الخدمة المدنية واعداد مذكرة بهذا الامر حتى تنتهي مشكلة المواطنين، لافتا الى ان الجميع ينتظر المزيد من الدفعات للتوظيف خلال الفترة القادمة.

يمثل مدخلاً رئيسياً لإحلال الدولة الدينية محل الدولة الديموقراطية

المنبر والتحالف: لن نقبل بتاتاً بتعديل المادة الثانية.. وتعديل الدستور يكون لمزيد من الحريات

أصدر المنبر الديموقراطي والتحالف الوطني بيانا جاء نصه: عاد نواب الاسلام السياسي للعزف على وتر تعديل المادة الثانية من الدستور بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية، الا ان هذا العزف كشف وجها آخر للاسلام السياسي الذي يتخذ من الدين شعارا ووسيلة لتحقيق اهدافه بضرب النظام الديموقراطي المدني، اذ اتخذ من اغلبيته النيابية هذه المرة واعلان تعديل المادة الثانية اداة للمساومة مع الآخرين.

ونؤكد نحن الموقعين على البيان على رفضنا القاطع والتام بالعبث في النصوص الدستورية وجعلها في ميزان المقايضة والمساومة السياسية، فأي تعديل دستوري مرحب به ان كان لمزيد من الحريات وما عدا ذلك، وخاصة تعديل المادة الثانية من الدستور، امر لن نقبل به بتاتا لما فيه من اغتيال للدولة المدنية القائمة على التعددية الدينية والمذهبية، كما يمثل مدخلا رئيسيا لاحلال الدولة الدينية محل الدولة الديموقراطية، وسيطرة القوى الدينية الرجعية على مفاصل الدولة بما يخدم مصالحهم الخاصة والضيقة.

ونرى في تعديل المادة الثانية من الدستور خرقا صريحا للمادة الدستورية 29 والتي تؤكد ان «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين»، فأسلمة الدستور والقوانين تعني اقصاء الاقليات الدينية والمذهبية، وتمييزا صارخا بين افراد المجتمع بحسب الانتماء الديني.

كما أن التعديل يمثل انقلابا على المادة السادسة من الدستور التي تشير بشكل واضح لا لبس فيه الى ان نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، واستبدال دولة التشريع الدستوري بدولة الفتاوى الدينية، وهو ما يطمح اليه نواب الاسلام السياسي على المدى البعيد لخدمة اجنداتهم الخاصة وليس خدمة للدين الاسلامي.

ولا يخفى على احد ان التعديل يمثل سيف اعدام سيوضع على رقبة المادة الرابعة من الدستور والتي تنظم توارث الامارة، مما يهدد الاسرة الحاكمة والعهد الذي ارتضاه الشعب الكويتي على مدى قرون بيننا وبينهم، وهو عهد لن نقبل بالمساس به او حتى وضعه في دائرة الشك الشرعي.

ولعل ما يثير الاستغراب والاستنكار، ما رافق عملية الاعلان عن النية لتعديل المادة الثانية من الدستور من مساومة مرفوضة سياسيا وأخلاقيا تمت بين نواب الاسلام السياسي وكتلة العمل الشعبي البرلمانية، علما ان الكتلة على مر تاريخها ومنذ نشأتها لم تتطرق بصورة مباشرة الى قضية تعديل المادة الثانية سواء في مجلس الامة عبر نوابها او في حملات مرشحيها الانتخابية.

واننا اذ نجدد رفضنا للاسلوب الذي اتبعه نواب الاسلام السياسي في تحقيق مكاسب لصالح مشروعه، كذلك فاننا نعبر عن استنكارنا الشديد على موقف كتلة العمل الشعبي التي وضعت الدولة المدنية في كفة، والتصويت لصالح مرشحها في انتخابات الرئاسة في كفة اخرى، فمال ميزانها لصالح كرسي الرئاسة على حساب الدولة دون اي اعتبار للالتزام بالمبدأ والثبات على الموقف.

ونؤكد في ختام البيان على تصدينا لاي محاولة من شأنها المساس بالمادة الثانية من الدستور والدولة الديموقراطية، وسنذهب لابعد مدى لاسقاط هذا التوجه المشبوه للقضاء على مدنية الكويت، داعين الشعب الكويتي بجميع قواه الديموقراطية ومؤسساته المدنية وجموعه الشبابية الى التصدي لمحاولات اختطاف البلد وتجيره لفئة ضيقة على حساب الفئات العديدة والتي تمثل مكونات المجتمع الكويتي.

لتجاوبه مع مطلب تعديل المادة الثانية من الدستور

الهطلاني: صوتي في انتخابات الرئاسة سيكون للنائب أحمد السعدون

د.محمد الهطلاني

أعلن النائب د.محمد الهطلاني انه سيصوت في انتخابات رئاسة مجلس الامة للنائب احمد السعدون الذي ابدى استعداده تجاه الرغبة النيابية لتعديل المادة الثانية من الدستور.

وقال الهطلاني انه كان من اوائل الذين يدفعون نحو تعديل المادة الثانية من الدستور، مؤكدا اهمية تطبيق الشريعة كونها واجبا وفرضا علينا امتثالا لأمر الله، وكذلك لأن القوانين الوضعية هي سبب فساد العالم وتفشي الأمراض والجرائم لانها من وضع البشر، متسائلا كيف نبتعد عن شرع الله عز وجل وهو اعلم بعباده ونحتكم الى شرع البشر؟

واكد الهطلاني انه مع تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع وليس احد مصادر التشريع، وقال نحن نريد الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد، خصوصا ان هناك دول كثيرة بدأت تعدل دساتيرها وتأخذ من احكام الشريعة لانها تعلم فضلها فكيف بنا نحن المسلمين لا نطبق شرع الله؟! فهذا واجب شرعي ومطلب شعبي، منتقدا كل من يرفضون هذا التوجه او محاولة التقليل من هذا المطلب.

للمساهمة في الدفاع عن الشعب

البرغش لدعم الجيش السوري الحر والاعتراف بالمجلس الوطني

عبدالله البرغش

طالب النائب عبدالله البرغش بضرورة دعم الجيش السوري الحر والاعتراف بالمجلس الوطني فورا.

واضاف في تصريح صحافي اليوم ان على دول مجلس التعاون الخليجي دعم الجيش السوري الحر بما يلزم والاعتراف الفوري بالمجلس الوطني السوري.

وقال ان الشعب السوري يتعرض لإبادة من مجرم البعث الذي يستخدم جميع اسلحته ضد شعبه الاعزل الذي يطالب بالحرية.

وأكد ان دعم الجيش السوري الحر والمجلس الوطني سيساهم في الدفاع عن الشعب السوري ولجم من يدافع عن البعث المجرم من اذنابه المماليين لإيران.

«الميثاق الوطني»: على الحكومة والمجلس إسدال الستار على الصراع السياسي والتفرغ للتنمية

أصدر تجمع الميثاق الوطني بيانا جاء عنوانه «الوحدة ملاذنا الوطني» جاء فيه: بين الفينة والأخرى يخرج علينا قول سفيه أو موقف سخيف، فيعمل على إثارة الزوبعة والنعرات رغم انها لا تعبر عن أخلاقية أهل الكويت الذين عملوا منذ إنشائها صفا واحدا ضد المطامع المزمنة لا يفرقهم في ذلك اختلاف رأي أو تعدد عقيدة أو تنوع فئوي وهو النسيج الكويتي الأصيل، واذا ثمة صراع سياسي عشناه جميعا كان الاحتقان بين الحكومة ومجلس الأمة عنوانه، فإننا نأمل ان تسارع الحكومة الجديدة ومجلس الأمة الجديد 2012 بإسدال الستار على ذلك الصراع والتفرغ لبرامج التنمية ولعل جانبها البشري يمثل أولوية قصوى لما نراه من تهديدات تعمل على شق وحدتنا الوطنية، وان يعمل باستعجال لإقرار مشروع قانون دعم الوحدة الوطنية، مثلما يتوجب على الحكومة تطبيق القانون على جميع الأصعدة، وان تقوم مؤسسات الدولة من تلقاء ذاتها بتصحيح المسارات المعوجة في التعامل مع المواطن بصفته مواطنا كويتيا وليس بناء على فئته الدينية أو العرقية، وان التركيز على الشباب في ذلك كونهم عماد مستقبل البلاد، فلابد من توفير مناخات الحوارات الهادئة التي تعمق لغة التعايش والاندماج ولا تلغي واحدا ولعل المناهج التربوية والإعلامية لها الدور الأكبر في هذه المسؤولية الوطنية، «فالكويت ليست لفئة دون أخرى ولا لطائفة دون غيرها بل هي للجميع»، وهو قول صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد حفظه الله تعالى.

خلال ندوة "صرخة شعبية لتعديل المادة الثانية من الدستور"

ناشطون يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية

مطلق العبيسان متحدثا ويبدو ضيف الله نهار العتيبي وخالد الشليمي ومحمد الهاجري

أكد المتحدثون في ندوة «صرخة شعبية لتعديل المادة الثانية من الدستور» ان التعديل واجب شرعي ومطلب شرعي يتمناه جميع الكويتيين.

وقال رئيس اللجنة الشعبية لتعديل المادة الثانية خالد الشليمي ان اللجنة ستقيم الندوات في انحاء الكويت وستكون ثاني ندواتها في الدائرة الثالثة بالاضافة الى ندوة في الدائرة الثانية. وقال الشليمي ان تعديل المادة الثانية واجب شرعي لان الله امرنا بهذا، (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) ونحن ننأى بالمجتمع الكويتي ان يكون فيهم منافقون، لافتا الى انه رغم هذه ذلك نجد بعض من يقف ضد تعديل المادة الثانية، وقال: ان الطامة الكبرى انه لم تكن هناك توعية حقيقية لهذه المادة، فالكثير من الناس يجهل هذا الامر.

واضاف ان من يعارض التعديل يعارض الله والرسول ﷺ، وهل تريد ان تأخذ بكلام الله ام بالديموقراطية؟ لافتا الى ان تطبيق التعديل واجب وعلى الشعب الكويتي المطالبة به، ومن يتخاذل عنه يقع في المحظور الشرعي، وقال: ان مخرجات الشعب الكويتي من النواب بدأوا يضعون العراقيل رغم انهم سلاحنا ولكننا الآن نجد منهم بعض الكلمات التي توحي بالتخاذل بدعوى ان المادة الثانية من الصعب تطبيقها.

وكشف ان الامر يجب ان يكون فيه تحرك وبذل للاسباب، لعل الله يهدي ولي الامر ويوفق الحكومة لان الامر بيد الله، فلماذا نضع الصعوبات والعراقيل، ولا ينبغي للشعب الكويتي ان يترك تحت مسمى الحريات المخزية حيث ان منظمة هيومن رايتس اصبحت تتكلم عن المثليين جنسيا، رغم اننا في بلد اسلامي وعلى المشرع ان يأخذ من الشريعة ما وسعه ذلك، لكننا للاسف لا نجد الشريعة الا في جزء الاحوال الشخصية.

وقال ان المطلوب من الشعب الكويتي ومن النواب ان يحملوا الامانة بصدق.

من جانبه، شدد الناشط السياسي محمد الهاجري على ان المادة الثانية من الدستور تقول ان دين الدولة الاسلام، وهي مادة لو وقف الشعب امامها ونظرنا بمسألة تعديلها لرأينا ان ثلاثة ارباع الشعب الكويتي يرغبون في تعديل هذه المادة، والجميع يوقن ان القوانين الوضعية التي يضعها الانسان مخترقة، اما الشريعة السمحة التي تأتي من الله سبحانه وتعالى فلا نجد فيها اي ثغرات، متمنيا على النواب الذين وعدوا ناخبيهم الا تكون وعودهم كاذبة من اجل الوصول الى المجلس وعلى حكومة المبارك ان تستجيب لتعديل المادة الثانية.

وأضاف: اغلب الناس يشتكون من عدم تطبيق القوانين الوضعية مما جعلنا نرى حقوقا تسلب لان معالجتها تكون عن طريق اللجوء الى القوانين الوضعية، ولكن تطبيق الشريعة الاسلامية سيحقق العدالة وستطبق القوانين من دون استثناء وهذا ما يريده الشعب الكويتي، لافتا الى ان المتسلحين بالشريعة الاسلامية سيكونون هم المنتصرين.

من جانبه، اكد الناشط السياسي ضيف الله نهار العتيبي ان لجنة استكمال تطبيق الشريعة، مضى عليها وقت طويل، لافتا الى انه لا يجوز على الشعب ان يسكت، وقد تكلمنا عقب التحرير واستجابت السلطة ووضعت هذه اللجنة، ولكن الى متى؟

ولفت الى ان المسلمين عندما احتكموا لشرع الله فتحوا العالم، فلننظر الى النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي وما تعرضا له من انهيار وأزمات، فلماذا لا نطبق النظام الاسلامي، ولا نطبق حدود الشرع، وكيف نقابل الله تعالى عندما لا نحتكم الى شرع الله؟ واذا كانت الحكومة لا تطبق الشرع فما عذرنا نحن الشعب؟ ولماذا نتظاهر من اجل كوادر مالية ورواتب ولا نخرج من اجل عدم تطبيق شرع الله؟

من جانبه اكد رئيس الدائرة السياسية باللجنة الشعبية لتعديل المادة الثانية من الدستور مطلق العبيسان ان الحديث عن المادة الثانية هو حديث عن عقيدة ودين شعب وقضية ليست على بساط ان يؤخذ بها رأي، لانها مسألة تبين هوية هذا الوطن وشعبه، وان كنا ارتضينا بوثيقة 62 على الا تكون كتابا مقدسا غير قابل للتنقيح في مواده، بل ان فيه ما يضمن مناقشته كل 5 اعوام.

وأضاف ان مخرجات هذا البرلمان يطفو عليها المخرجات الاسلامية ما يدل على ان الشعب الكويتي يتعطش الى اعادة طرح تعديل المادة الثانية، الا ان الامور بدأت بصورة لا تنم عن ديموقراطية، فبعض ذوي الطرح الليبرالي من لا يؤمن به، انما يأخذ به من الترف الفكري، لكن البعض من النواب للاسف شنوا هجوما على اللجنة التي جاءت لعمل حراك فكري في المجتمع، مستنكرا هذا الهجوم وكأن هذه المسألة تخفي وراءها شيئا.

● محمد راتب

المطر يقيم مأدبة غداء على شرف النواب الجدد بديوانه بالقادسية اليوم

د.حمد المطر

يقيم عضو مجلس الأمة النائب د.حمد المطر اليوم حفل غداء للنواب الجدد في مجلس الأمة بمناسبة فوزهم بثقة الأمة، وذلك بديوانه بالقادسية ـ قطعة 6 ـ شارع 68 ـ منزل 10، في تمام الساعة الـ 1 ظهراً.

حب الكويت والوحدة الوطنية ليسا شعاراً نتغنى به

رولا: تراخي الحكومة في تطبيق القانون ينذر ببداية انهيار الدولة

د.رولا دشتي

قالت النائبة السابقة د.رولا دشتي ان حب الكويت والوحدة الوطنية ليسا شعارا نتغنى به بل مسؤولية وعمل على تعزيز روح المواطنة وتكريس مبدأ العدالة والقيم المجتمعية وتطبيق القانون واحترام الثوابت الدينية.

وما يجري الآن من التمادي في مفهوم حرية التعبير وخلق الفوضى وتفتيت للنسيج الاجتماعي بتشجيع من بعض التيارات والرموز السياسية وتراخي الحكومة في تطبيق القانون بحزم أمر ينذر ببداية انهيار الدولة.

وعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم الوطنية والابتعاد عن مصالحهم ومكاسبهم الآنية لحماية الكويت.

عدم دخولها الحكومة دليل على أنها لم تتعظ من دروس الماضي

الكشتي: المعارضة تتنصل من مسؤوليتها وترفض المشاركة في بناء الوطن

طلال الكشتي

أكد مدير مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث طلال الكشتي ان رفض عدد من الكتل النيابية والقوى السياسية المشاركة في الحكومة الجديدة التي يشكلها سمو الشيخ جابر المبارك يمثل «تنصلا» من المسؤولية الوطنية التي كان من المفترض ان يتحلى بها رموز واعضاء هذه الكتل، لاسيما بعد تبني المبارك لسياسة «الايدي الممدودة» لكافة نواب الامة من مختلف التوجهات الفكرية والاطياف السياسية بما يؤدي الى الارتقاء بحال الوطن وعلو شأنه.

وقال الكشتي في تصريح صحافي ان المصلحة العليا للوطن تقتضي مراجعة تلك القوى مواقفهم من تشكيل الحكومة الجديدة التي جاء رئيسها بعد مطالب نيابية وشعبية بضرورة التغيير بل شهدت الساحة المحلية حالة من الشد والجذب والاحتقان السياسي لسنوات متسائلا «التغيير تحقق فماذا يريدون ولماذا لا يرشحون الكفاءات للمشاركة في صنع القرار وتحقيق الاستقرار».

واكد الكشتي ان قوى الفساد ومثيري الفتن فرحون بما يحدث الآن من رفض لنواب المعارضة المشاركة في الحكومة لانهم سيجدون الفرصة لتقديم مصالحهم الشخصية على ما عداها وعلى المعارضة النيابية ان تدرك هذا الامر قولا وفعلا وقطع الطريق على المتربصين بالكويت، والتركيز على التحديات المقبلة وتحقيق مطالب الشعب الكويتي في التنمية وبدء صفحة جديدة لصياغة «كويت المستقبل».

واضاف الكشتي: هناك من يردد «سنخسر الشارع الانتخابي ان شاركنا في الحكومة» وهو بذلك يطلق احكاما مسبقة على فشل الحكومة وعدم ثقته بالرئيس الجديد وقبل ذلك هو يعتقد ان المعارضة هي من تحقق مصالحه الانتخابية ولا يريد المشاركة في بناء الوطن.

وختم الكشتي تصريحه بالقول لا نريد ان يتكرر مسلسل التأزيم بين السلطتين، وينتهي الامر باستقالة الحكومة وحل البرلمان، وتعود الكويت الى المربع الاول مرة اخرى، ويصبح الخاسر الاكبر من تلك العقدة المستعصية الوطن ثم المواطن، فما اكثر الدروس وما اقل من اخذها في الاعتبار.